طرق معرفة العامي للمجتهد حتى يستفتيه- دراسة شرعية

منى بنت عبدالله الناصر

أستاذ الفقه المساعد- جامعة المجمعة- المملكة العربية السعودية
3alnasser@gmail.com

الملخص:

إن الناظر لأحوال كثير من الناس في أمر الفتيا ليجد التساهل الواضح في شأنها، ومن هنا جاء هذا البحث؛ لبيان للقارئ الطرق المعتبرة عند العلماء والتي يمكن للعامي من خلالها معرفة العالم المجتهد المؤهل للإفتاء، وقد اشتمل البحث على مقدمة، وتمهيد تم فيه التعريف بمفردات عنوان البحث، وجاء في المبحث الأول ذكر الطرق المعتبرة لمعرفة المجتهد المؤهل للإفتاء، ثم تم عرض الطرق المعاصرة لمعرفة العالم المجتهد المؤهل للإفتاء، والضوابط التي ذكرها العلماء المعاصرون ويمكن من خلالها ضبط الفتوى عن طريق الوسائل المعاصرة، ثم الخاتمة والتي اشتملت على عدد من النتائج أهمها: أن من الطرق التي ذكرها العلماء قديماً لمعرفة المجتهد هي: انتصابه للفتيا بمحضر من العلماء من غير إنكار عليه، واشتهار واستفاضة علمه واجتماع الناس على الأخذ منه، وتعيينه للفتيا من قبل الإمام، كما ذكر العلماء عدداً من الطرق التي تكون عازدة لما سبق وليس مستقلة استقلالاً تاماً، ومنها: ظهور علامات الصلاح والتدين، وانتصابه للتعليم والتدريس، وكونه معظماً عند الناس، وإخباره عن نفسه بأنه مفتي، كما أنه يمكن تنزيل الطرق المعاصرة لمعرفة العامي للمجتهد على الطرق التي ذكرها علماء الأصول قديماً ولا تخرج عن ذلك، ومن أمثلة الطرق المعاصرة: معرفة العالم المجتهد عن طريق وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة مع استفاضة كونه من العلماء المعترين للإفتاء، أو مع شهادة العلماء الأجلاء بعدلته وعلمه، وكذلك حصول العالم المجتهد على الشهادات العليا مع إجادته للعلوم الشرعية واشتهار كونه أهلاً للإفتاء، أو توثيقه من قبل العلماء المعترين، أو اجتماع الناس على سؤاله والأخذ عنه مع استفاضة عدلته وعلمه، والتوصية بمتابعة ودراسة الطرق المعاصرة في معرفة العلماء المجتهدين، والتي تستجد يوماً بعد آخر في ظل التقدم التقني المتسارع.

الكلمات المفتاحية: العامي، المجتهد، الإفتاء.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:
فما من شك أن شريعة الإسلام صالحة لكل زمان ومكان، فهي مستوعبة لجميع الأحكام والنوازل والأحداث، وهذا من خصائصها، والاجتهاد طريق من طرق معرفة الأحكام الشرعية، وأمر الله -عز وجل- عباده المؤمنين بسؤال أهل العلم فيما يجهلون من أمور دينهم، قال تعالى: (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رَجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ)^(١)، وقد بين علماء الأصول الطرق التي يمكن من خلالها معرفة العالم المجتهد الذي يُسأل عن المشكلات في أمور الدين، فجمعت ما استطعت من كلام لهم حول هذه المسألة، وعنونتها بـ: "طرق معرفة العامي للمجتهد حتى يستفتيه".

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

١. تساهل كثير من الناس في هذه الأزمنة في أمر الفتيا، إفتاء واستفتاء، حيث أخذ يفتي للناس من ليس أهلاً للفتيا من جهة، ومن جهة أخرى تساهل الناس في سؤال غير المؤهلين للفتيا، فظهرت كثير من الآراء الشاذة، واضطرب أمر العامة، فكان لابد من بيان الطرق التي يعرف بها العامي المجتهد حتى يستفتيه.

(١) سورة النحل، من الآية رقم (٤٣).

٢. أن هذا الموضوع يساهم في توعية عوام الناس في بيان المؤهل للإفتاء وللأسئلة والاستفتاء، ومن ثمّ تنضبط الفتوى إذا ردت لأهلها، ويقل الاضطراب والشذوذ في الآراء.
٣. بيان حرص علماء الأصول قديماً في أمر الفتيا، حيث ذكروا عدداً من الطرق التي يمكن من خلالها معرفة المؤهل للإفتاء.
٤. نتيجة للتطور السريع في أمور التقنية والاتصالات كان لابد من بيان الطرق المعاصرة التي يُعرّف من خلالها العامي المجتهد المؤهل للإفتاء والاستفتاء، وتزليها على ما ذكره العلماء قديماً ما أمكن.

أهداف البحث:

١. تجلية الطرق المعتبرة التي ذكرها العلماء لمعرفة العامي المجتهد المؤهل للإفتاء.
٢. بث الوعي الشرعي لعوام الناس في معرفة المؤهل للإفتاء.
٣. بيان الطرق المعاصرة لمعرفة المجتهد، وضبطها بالضوابط التي ذكرها العلماء لقبول الفتوى.

منهج البحث:

اتبعت المنهج التحليلي المقارن، والمنهج الاستنباطي، وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

١. الرجوع إلى المراجع الأصلية في الجمع والتوثيق.
٢. التركيز على موضوع البحث، وتجنب الاستطراد.
٣. عزو الآيات إلى موضعها، بذكر اسم السورة، ورقم الآية.
٤. تخريج الأحاديث، وبيان ما ذكره أهل الشأن في درجتها، ما لم تكن في الصحيحين، أو أحدهما، فإن كانت كذلك اكتفيت بهما.
٥. التعريف بالمصطلحات، وشرح الغريب من كتب اللغة الأصلية.
٦. العناية بقواعد اللغة العربية، والإملاء، وعلامات الترقيم.
٧. الاقتصار على البيانات الخاصة بالمصادر في فهرس المصادر، دون ذكر ذلك في الهامش.
٨. العناية بذكر الطرق المعاصرة لمعرفة المجتهد المؤهل للإفتاء.
٩. وضع خاتمة تبين أهم النتائج والتوصيات.
١٠. وضع فهرس للمصادر والمراجع.

تقسيمات البحث:

جاء البحث منتظماً في مقدمة، وتمهيد، ومبحث واحد، وخاتمة، وبيانه كالتالي:

التمهيد: في التعريف بمفردات عنوان البحث، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: تعريف العامي.

المطلب الثاني: تعريف المجتهد.

المطلب الثالث: تعريف الاستفتاء.

المطلب الرابع: المراد بطرق معرفة العامي للمجتهد حتى يستفتيه.

المطلب الخامس: الفرق بين المجتهد والمفتي .

المبحث الأول : طرق معرفة العامي للمجتهد حتى يستفتيه

هذا وإني أحمد الله ﷻ حمداً يليق بجلاله وعظيم سلطانه على ما منّ به علي، و يسرّ وأعان لبحث هذه المسألة، وجمع ما كتب حولها، فما كان فيما كتبت من صواب فمن الله وحده، وما كان فيه من خطأ فإنما هي نفسي والشيطان، واستغفر الله مما كان، وأسأله العفو والغفران.

التمهيد: في التعريف بمفردات عنوان البحث:

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: تعريف العامي.

المطلب الثاني: تعريف المجتهد.

المطلب الثالث: تعريف الاستفتاء.

المطلب الرابع: المراد بطرق معرفة العامي للمجتهد حتى يستفتيه.

المطلب الخامس: الفرق بين المجتهد و المفتي.

المطلب الأول: تعريف العامي

العامي لغة: العامي في اللغة مشتق من "عَمَّ"، والعين والميم أصل صحيح واحد يدل على الطول والكثرة والغلو، والعَمُّ: الجماعة من الناس، ومنه قولهم: عَمَّنَا هذا الأمر، يعمنا عموماً، إذا أصاب القوم أجمعين، والعامية: ضد الخاصة، يقال: رجل عُيِّي، ورجل قصري، فالعُيِّي العام، والقُصْرِي الخاص^(٢).

العامي اصطلاحاً: عُرِف العامي بعدة تعريفات منها:

التعريف الأول: هو الذي لا يملك آلة الاجتهاد^(٣).

التعريف الثاني: هو الذي تغيب عنه الأدلة فلا يعرف وجوه الاستدلال^(٤).

التعريف الثالث: هو الذي لا يعرف الأدلة ولا طرق الأحكام^(٥).

والمعاني متقاربة تدل على جهل الموصوف- العامي- بالأحكام و الأدلة، وكيفية استنباط الأحكام منها.

ولهذا يمكن أن يقال في تعريف العامي اصطلاحاً: هو الذي لا يملك آلة الاجتهاد، ولا يعرف الأدلة، ولا وجوه الاستدلال.

المطلب الثاني: تعريف المجتهد

المجتهد لغة: مشتق من جَهَدَ، والجيم والهاء والdal أصله المشقة، ثم يُحْمَل عليه ما يقاربه، يقال: جَهَدْتُ نفسي وأَجْهَدْتُ،

وَالْجُهْدُ بضم الجيم: الطاقة^(٦)، قال تعالى:

(الَّذِينَ يَلْمُزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ)^(٧).

وَالْجُهْدُ بفتح الجيم: بلوغك غاية الأمر الذي لا تألوا عن الجهد فيه، يقال: بلغت به الجهد، أي الغاية، وَاجْتَهَدَ فِي الْأَمْرِ، أي بَدَلَ

وُسْعَهُ وَطَاقَتَهُ فِي طَلَبِهِ: لِيَبْلُغَ مَجْهُودَهُ وَيَصِلَ إِلَى نَهَائِهِ^(٨).

المجتهد اصطلاحاً: عُرِف المجتهد في الاصطلاح بعدة تعريفات، منها:

التعريف الأول: هو البالغ العاقل ذو ملكة يقتدر بها على استنتاج الأحكام من مأخذها^(٩).

التعريف الثاني: هو الفقيه المستفرض لوسعه لتحصيل ظن بحكم شرعي^(١٠).

التعريف الثالث: هو من عنده ملكة تحصيل الحجج على الأحكام الشرعية^(١١).

والمعاني متقاربة فهي تصف حال المجتهد بأنه الذي يستفرض وسعه لتحصيل حكم شرعي، ومن عنده ملكة يستطيع بها أن

يستنبط الأحكام.

ولعل أقربها التعريف الأخير؛ لأن التعريف الأول قيده بالبالغ العاقل، وهذا فيه نظر؛ لأن بعض العلماء لم ينص على اعتبار

(٢) ينظر: تهذيب اللغة (١٩/١)، مقاييس اللغة (١٥/٤)، لسان العرب (٤٣٢/٤).

(٣) العدة (١٦٠٢/٤)، المسودة ص (٥١٧).

(٤) قواطع الأدلة (٣٤٤/٢).

(٥) الواضح في أصول الفقه (٤٥٩/٥).

(٦) مقاييس اللغة (٤٨٦/١).

(٧) سورة التوبة، من الآية رقم (٧٩).

(٨) ينظر: تهذيب اللغة (٣٧/٦)، لسان العرب (٤٧٦/١)، المصباح المنير ص (١٠١).

(٩) البحر المحيط (١٩٩/٦).

(١٠) إرشاد الفحول ص (١٠٢٧).

(١١) ينظر: المهذب في علم أصول الفقه (٢٣١٨/٥).

البلوغ شرطاً من شروط المجتهد^(١٢).

وأما التعريف الثاني فقيده بالفقيه، وقد فرق بعض العلماء بين المجتهد والفقيه^(١٣).

الاجتهاد اصطلاحاً: وأما الاجتهاد فقد عُرف في الاصطلاح بعدة تعريفات^(١٤)، ولعل المختار منها: بذل الوسع لتحصيل الأحكام الشرعية العملية^(١٥) من أدلتها التفصيلية بطريق الاستنباط^(١٦).

المطلب الثالث: تعريف الاستفتاء

الاستفتاء لغة: الاستفتاء لغة مشتق من فَتَى، والفاء والتاء والأصل المعتل أصلان يدل أحدهما على طراوة وجدة، والآخر على تبين حكم، والمراد في هذا البحث هو المعنى الثاني، يقال: أفْتَى الفقيه في المسألة إذا بَيَّن حكمها، واستفتيت إذا سألت عن الحكم، قال تعالى: (يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ) إِنَّ أَمْرُهُ هَلْكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الشُّلُّانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ^(١٧)، وأفاته في الأمر: أي أبانه له، وأفتيته في مسألته إذا أجبته عنها، وأصل الإفتاء والفتيا تبين المشكل من الأحكام^(١٨).
الاستفتاء اصطلاحاً: هو السؤال عن حكم شرعي يجله في واقعة معينة^(١٩).

المطلب الرابع: المراد بطرق معرفة العامي للمجتهد حتى يستفتيه

أي كيفية معرفة الجاهل بالأحكام الشرعية وأدلتها لمن عنده أهلية وملكة استنباط الحكم الشرعي من الدليل.

المطلب الخامس: الفرق بين المجتهد والمفتي

من خلال تعريف المجتهد السابق فهل المجتهد هو المفتي أو بينهما فرق^(٢٠)؟

اختلف علماء الأصول في التفريق بين المجتهد والمفتي على قولين:

القول الأول:

ذهب كثير من الأصوليين^(٢١) إلى أن المجتهد هو المفتي ولا فرق بينهما.

حيث عُرف المفتي بأنه: المخبر بحكم الله تعالى لمعرفته بدليله.

وقيل: المتمكن من معرفة أحكام الوقائع شرعاً بالدليل^(٢٢).

وقيل: المفتي هو المستقل بأحكام الشرع نصاً واستنباطاً^(٢٣).

(١٢) ينظر: المستصفى (٣٨٢/٢)، الإحكام للآمدي (١٦٢/٤)، روضة الناظر (٩٥٩/٣).

(١٣) ينظر: شرح التلويح (٢٣٤/٢).

(١٤) ينظر في تعريف الاجتهاد: تيسير التحرير (١٧٩/٤)، كشف الأسرار (٢٦/٤)، المستصفى (٣٨٢/٢)، المحصول (٦/٦)، الإحكام للآمدي (١٦٢/٤)، روضة الناظر (٩٥٩/٣).
شرح الكوكب المنير (٤٥٨/٤).

(١٥) عبر بلفظ "العملية": ليدخل فيها أعمال القلوب، فهي وإن لم تكن من أعمال الجوارح إلا أنها من أعمال القلوب، وكذلك الأقوال فهي من أعمال اللسان.

(١٦) وعبر بلفظ "بطريق الاستنباط": ليخرج بذل الوسع لإدراك حكم شرعي يحفظ متون الفقه، أو يحفظ النصوص الشرعية الدالة صراحة على الحكم.

ينظر: إرشاد الفحول (١٠٣٦/٢)، أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله ص (٤٤٨).

(١٧) سورة النساء، من الآية رقم (١٧٦).

(١٨) ينظر: تهذيب اللغة (٣٢٩/١٤)، مقاييس اللغة (٤٧٣/٤)، لسان العرب (٩٢/٥).

(١٩) ينظر: الفتوى في الشريعة الإسلامية (٢٢١/١).

(٢٠) اقتصر على ذكر الفرق بين المجتهد والمفتي: لورودها في مفردات عنوان المسألة، ولم أذكر الفرق بين المفتي والقاضي، ولا الفرق بين المجتهد والفقيه، وللاستزادة ينظر: الفروق للقرافي (٥١/١)، المسودة ص (٥٥٥)، إعلام الموقعين (٢٢٠/٤)، الاجتهاد في الإسلام ص (٤٥)، ولم أذكر أيضاً الفرق بين المجتهد والقاضي، وهل يشترط الاجتهاد لمن تولى القضاء فهذه مسألة أخرى، وللاستزادة حول هذه المسألة ينظر: شرط الاجتهاد لمن يلي القضاء د/عبد العزيز المشعل، مجلة العدل، العدد الثالث والأربعون ص (١٠٠).

(٢١) ينظر: الإحكام للآمدي (٢٢١/٤)، أدب المفتي والمستفتي ص (٨٦)، قواطع الأدلة (٣٥٣/٢)، التقرير والتحرير (١٩/١)، تهذيب الفروق (١١٦/٢)، إرشاد الفحول ص (١٠٨٢).

(٢٢) صفة الفتوى ص (٤).

ومن خلال التعريفات السابقة للمفتي يتضح أنه الذي يخبر عن الحكم الشرعي؛ لتمكنه من معرفة الحكم بالدليل، وبهذا الوصف يكون مثل المجتهد، ولهذا قال كثير من الأصوليين: إن المفتي مجتهد، ومنصب الفتوى هو منصب الاجتهاد، ومن لم يكن من أهل الاجتهاد لم يجز له أن يفتي^(٢٤).

قال ابن السمعاني^(٢٥): "المفتي من العلماء من استكملت فيه ثلاث شرائط: أحدها: أن يكون من أهل الاجتهاد، وقد قدمنا شروط المجتهد وصفته".

قال الأمدى^(٢٦): "وذلك كله أيضا إنما يشترط في حق المجتهد المطلق المتصدي للحكم والفتوى في جميع مسائل الفقه". وجاء في التقرير والتحبير^(٢٧): "الظاهر من كلام الأصوليين أنه لا يتصور فقيه غير مجتهد، ولا مجتهد غير فقيه على الإطلاق". وقال ابن حمدان: "قال القاضي الإمام أبو يعلى بن الفراء الحنبلي - رحمه الله - من لم يكن من أهل الاجتهاد لم يجز له أن يفتي ولا يقضي، ولا خلاف في اعتبار الاجتهاد فيهما عندنا، ولو في بعض مذهب إمامه فقط، أو غيره وكذا مذهب مالك والشافعي، وخلق كثير"^(٢٨).

وقال الشوكاني^(٢٩): "إن المفتي هو المجتهد.... ومثله قول من قال: إن المفتي هو الفقيه؛ لأن المراد به المجتهد في مصطلح الأصول".
القول الثاني:

وذهب بعض الأصوليين^(٣٠) إلى أن المفتي يكون في مرتبة أدنى من المجتهد، وأن المفتين ليسوا على درجة واحدة، وبهذا يكون المفتي على درجات، مثل المجتهد على درجات، مجتهد مطلق، ومجتهد مقيد، والمقيد على درجات.

قال ابن القيم^(٣١): "المفتون الذين نصبوا أنفسهم للفتوى أربعة أقسام: أحدهم العالم بكتاب الله وسنة رسوله وأقوال الصحابة؛ فهو المجتهد في أحكام النوازل، يقصد فيها موافقة الأدلة الشرعية حيث كانت، ولا ينافي اجتهاده تقليده لغيره أحيانا، فلا تجد أحدا من الأئمة إلا وهو مقلد من هو أعلم منه في بعض الأحكام... النوع الثاني: مجتهد مقيد في مذهب من ائتم به؛ فهو مجتهد في معرفة فتاويه، وأقواله ومأخذه، وأصوله، عارف بها، متمكن من التخرج علمها، وقياس ما لم ينص من ائتم به عليه على منصوصه، من غير أن يكون مقلداً لإمامه لا في الحكم ولا في الدليل، لكن سلك طريقه في الاجتهاد والفتيا، ودعا إلى مذهبه ورتبه وقرره، فهو موافق له في مقصده وطريقه معاً... النوع الثالث: من هو مجتهد في مذهب من انتسب إليه، مقرر له بالدليل، متقن لفتاويه، عالم بها، لكن لا يتعدى أقواله وفتاويه ولا يخالفها، وإذا وجد نص إمامه لم يعدل عنه إلى غيره ألبتة، وهذا شأن أكثر المصنفين في مذاهب أئمتهم، وهو حال أكثر علماء الطوائف، وكثير منهم يظن أنه لا حاجة به إلى معرفة الكتاب والسنة والعربية؛ لكونه مجتهداً بنصوص إمامه، فهي عنده كنصوص الشارع، قد اكتفى بها من كلفة التعب والمشقة، وقد كفاه الإمام استنباط الأحكام، ومؤنة استخراجها من النصوص، وقد يرى إمامه ذكر حكماً بدليله؛ فيكتفي هو بذلك الدليل من غير بحث عن معارض له..."

النوع الرابع: طائفة تفقهت في مذاهب من انتسبت إليه، وحفظت فتاويه وفروعه، وأقرت على أنفسها بالتقليد المحض من جميع الوجوه، فإن ذكروا الكتاب والسنة يوماً ما في مسألة فعلى وجه التبرك والفضيلة لا على وجه الاحتجاج والعمل....".
وجاء في تهذيب الفروق^(٣٢): "توقيف الفتيا على حصول المجتهد يفضي إلى حرج عظيم، واسترسال الخلق في أهوائهم، فالمختار أن

=

(٢٣) المنحول ص (٥٧٢).

(٢٤) صفة الفتوى ص (٥)، الاجتهاد في الإسلام ص (٤٤).

(٢٥) قواطع الأدلة (٣٥٣/٢).

(٢٦) الإحكام للأمدى (١٦٤/٤).

(٢٧) التقرير والتحبير (٢٩١/٣).

(٢٨) صفة الفتوى ص (٥).

(٢٩) إرشاد الفحول ص (١٠٨٢).

(٣٠) ينظر: إعلام الموقعين (٢١٢/٤)، تهذيب الفروق (١١٧/٢).

(٣١) إعلام الموقعين (٢١٢/٤).

(٣٢) تهذيب الفروق (١١٧/٢).

الراوي عن الأئمة المتقدمين إذا كان عدلاً متمكناً من فهم كلام الإمام ثم حكى للمقلد قوله فإنه يكتفي به؛ لأن ذلك مما يغلب على ظن العامي أنه حكم الله عنده، وقد انعقد الإجماع في زماننا على هذا النوع من الفتيا، هذا مع العلم الضروري بأن نساء الصحابة كن يرجعن في أحكام الحيض وغيره إلى ما يخبر به أزواجهن عن النبي ﷺ.

وبالنظر في القولين السابقين نجد أن أصحاب القول الأول اشترطوا في المفتي درجة الاجتهاد، وهذا بإطلاق، فيُعْم المجتهد المطلق، كما عند من منع تجزؤ الاجتهاد كالشوكاني، ويعم أيضاً المجتهد الخاص، عند من أجاز تجزؤ الاجتهاد، وهم الجمهور. وأما أصحاب القول الثاني الذين يرون أن رتبة المفتي أقل من المجتهد، فهم يرون أن المفتين ليسوا جميعاً في درجة واحدة من الاجتهاد، بل هم متفاوتون كتفاوت العلماء في بلوغ درجة الاجتهاد، وعليه فلا تباين في القولين سوى عند من منع تجزؤ الاجتهاد، فلا يفي إلا من بلغ درجة الاجتهاد، -والله أعلم-.

المبحث الأول: طرق معرفة العامي للمجتهد حتى يستفتيه

علاقة هذه المسألة بحكم التقليد:

العامي يجب عليه أن يستفتي من عَرَفَ بالعلم وأهلية الاجتهاد والعدالة؛ لقوله تعالى: (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رَجُلًا نُوحِيَ إِلَيْهِمْ؛ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ)^(٣٣)، وأما من عَرَفَ بجهله فلا يجوز سؤاله، ولا تقليده إجماعاً، وكذلك من عَرَفَ بعدم ديانته^(٣٤).

ذكر العلماء عدداً من الطرق يمكن للعامي من خلالها أن يعرف المجتهد حتى يستفتيه، ومن هذه الطرق ما يلي:

١. انتصاب ذلك المجتهد للفتيا بمشهد من أعيان العلماء دون أن ينكروا عليه^(٣٥).
- قال أبو الخطاب^(٣٦): "لا يجوز للمستفتي أن يستفتي إلا من يغلب على ظنه أنه من أهل الاجتهاد، بما يراه من انتصابه للفتوى بمشهد من أعيان العلماء، وأخذ الناس عنه، واجتماعهم على سؤاله، وما يتلمحه منه من سمات الدين والستر".
٢. استفاضة كونه من أهل الفتيا واشتهاره بالعلم والعدالة^(٣٧).
- قال الرازي^(٣٨): "اتفقوا على أنه لا يجوز له الاستفتاء إلا إذا غلب على ظنه أن من يفتيه من أهل الاجتهاد ومن أهل الورع، وذلك إنما يكون إذا كان منتصباً للفتوى بمشهد الخلق، ويرى اجتماع المسلمين على سؤاله، واتفقوا على أنه لا يجوز للعامي سؤال من يظنه غير عالم ولا متدين، وإنما وجب ذلك؛ لأنه بمنزلة نظر المجتهد في الإمارات".
- وقال النووي^(٣٩): "وينبغي أن يكون المفتي ظاهر الورع، مشهوراً بالديانة الظاهرة، والصيانة الباهرة".
- وقد عدَّ علماء الأصول العدالة من الشروط الواجب توفرها في المجتهد الذي يفتي الناس^(٤٠).
- قال ابن السمعاني: "وإنما تعتبر العدالة في الحكم والفتوى، فلا يجوز استفتاء الفاسق، ... فصارت شروط الفتيا أغلظ من شروط الاجتهاد بالعدالة؛ لما تضمنته من القبول"^(٤١).
- قال الغزالي - عند ذكر شروط المجتهد -: "أن يكون عدلاً مجتنباً للمعاصي القادحة في العدالة، وهذا يشترط لجواز الاعتماد على

(٣٣) سورة النحل، من الآية رقم (٤٣).

(٣٤) ينظر: قواطع الأدلة (٣٦٤/٢)، المستصفى (٤٦٧/٢)، الإحكام للآمدي (٢٣٢/٤)، روضة الناظر (١٠٢١/٣)، البحر المحيط (٣٠٩/٦)، نهاية الوصول (٤٩٠٣/٨)، تيسير التحرير (٢٤٨/٤)، التقرير والتحبير (٣٤٥/٣)، شرح مختصر الطوفي (٦٦٣/٣)، صفة الفتوى ص (١١)، إعلام الموقعين (٢٢٠/٤).

(٣٥) ينظر: قواطع الأدلة (٣٦٤/٢)، التمهيد (٤٠٣/٤)، المحصول (٥٣٣/٢)، الإحكام للآمدي (٢٣٢/٤)، روضة الناظر (١٠٢١/٣)، المسودة ص (٤٧٢-٤٧١)، نهاية الوصول (٣٩٠٤/٨)، شرح مختصر الطوفي (٦٦٣/٣)، التحبير (٤٠٣٥/٨)، شرح الكوكب المنير (٥٤٢/٤).

(٣٦) التمهيد (٤٠٣/٤).

(٣٧) ينظر: المستصفى (٤٦٧/٢)، الإحكام للآمدي (٢٣٢/٤)، أدب المفتي والمستفتي ص (١٥٨)، المسودة ص (٤٧٢)، صفة الفتوى ص (٦٨)، شرح مختصر الطوفي (٦٦٣/٣)، التحبير (٤٠٣٥/٨)، شرح الكوكب المنير (٥٤٣/٤)، إرشاد الفحول ص (١١٠٣).

(٣٨) المحصول للرازي (٨١/٦).

(٣٩) آداب الفتوى والمفتي والمستفتي ص (١٨).

(٤٠) ينظر: قواطع الأدلة (٣٠٦/٣)، المستصفى (٣٨٢/٢)، روضة الناظر (٩٦٠/٣)، كشف الأسرار (١٥/٤)، الإجهاد شرح المنهاج (٣٥٧/٣).

(٤١) قواطع الأدلة (٣٠٦/٣).

فتواه، فمن ليس عدلاً فلا تقبل فتواه، أما هو في نفسه فلا، فكأن العدالة شرط القبول للفتوى، لا شرط صحة الاجتهاد^(٤٢).
قال ابن قدامة: "وأما العدالة فليست شرطاً لكونه مجتهد، بل متى كان عالماً بما ذكرناه فله أن يأخذ باجتهاد نفسه، لكنها شرط لجواز الاعتماد على قوله، فمن ليس عدلاً لا تقبل فتياه"^(٤٣).

٣. اجتماع المسلمين على سؤاله والأخذ عنه^(٤٤).

ومما ينبغي التنبيه عليه أن المراد باجتماع المسلمين: أي من عندهم معرفة بمن هو أهل للإفتاء والاجتهاد، وليس المراد باجتماع المسلمين: أي عوام الناس الذين لا يميزون بين العالم العدل من غيره؛ لأن العامة قد تجتمع على شخص ما وتستفتيه؛ لكونه معروفاً بمنصبه، أو بالتدين فقط، من غير تثبت ولا معرفة بعلمه، خاصة في هذه الأزمنة التي تصدر للإفتاء من ليس أهلاً لها، ولا شك أن الاقتصار على هذه الطريقة وحدها غير كافٍ؛ للإشكال السابق.

٤. تعيينه للإفتاء من قبل الإمام^(٤٥).

قال الخطيب البغدادي^(٤٦): "ينبغي لإمام المسلمين أن يتصفح أحوال المفتين، فمن كان يصلح للفتوى أقره عليها، ومن لم يكن من أهلها منعه منها، وتقدم إليه بأن لا يتعرض لها وأوعده بالعقوبة، إن لم ينته عنها".
وعلى إمام المسلمين حينما يُعَيَّن أحداً للإفتاء أن يسأل العلماء المعتبرين في زمانه عن يرويه صالحاً للإفتاء، قال الخطيب البغدادي^(٤٧): "والطريق للإمام إلى معرفة حال من يريد نصبه للفتوى أن يسأل عنه أهل العلم في وقته، والمشهورين من فقهاء عصره، ويعول على ما يخبرونه من أمره".

وهذا موجود في بعض البلاد الإسلامية من تعيين علماء متخصصين بالفتوى، وإنشاء هيئة تعنى بأمور الفتوى.

وفي المقابل على ولي الأمر أن يمنع من الإفتاء من ليس أهلاً للإفتاء^(٤٨).

على أنه ينبغي الأخذ في الاعتبار عند تعيين الإمام للمفتي أن لا يكون التعيين لأجل توجهات معينة للمفتي، أو انتمائه لأحزاب معينة ونحو ذلك، فإن كان كذلك فلا عبرة بتعيينه حينئذ^(٤٩).

٥. إخبار أهل الثقة والديانة بأن هذا عالم عدل^(٥٠).

وهذه قد تكون داخلة تحت ما سبق من تفويض العلماء من يرويه صالحاً للفتوى، قال الإمام مالك: "ما أفتيت حتى شهد لي سبعون أي أهل لذلك"^(٥١).

واشترط بعضهم تواتر الخبر بكونه مجتهداً، لكن تُعَقَّب هذا الشرط: بأنه ليس بسديد، ويكفي الاستفاضة كما سبق ذكره، بل قال بعضهم: يكفي خبر عدلين عنه، وبعضهم قال: يكفي خبر الواحد العدل عن فقهه وأمانته^(٥٢).

٦. سؤاله هل هو من أهل الاجتهاد والإفتاء أو لا؟ فإن قال: "إني مفت"، فإنه يعتمد على قوله هذا، بشرط ظهور ورعه^(٥٣).

وقال بعضهم: لا يعتمد على قول المفتي بأنه أهل للفتوى^(٥٤).

(٤٢) المستصفى (٣٨٣-٣٨٢/٢).

(٤٣) روضة الناظر (٩٦٠/٣).

(٤٤) ينظر: التمهيد (٤٠٣/٤)، المحصول (٨١/٦)، الإحكام للآمدي (٢٣٢/٤)، روضة الناظر (١٠٢١/٣)، المسودة ص (٤٧٢)، نهاية الوصول (٣٩٠٤/٨)، إرشاد الفحول (١١٠٣/٢).

(٤٥) ينظر: الفقيه والمتفقه (٣٢٤/٢)، التحبير (٤٠٤٠/٨)، شرح الكوكب المنير (٥٤٤/٤).

(٤٦) الفقيه والمتفقه (٣٢٤/٢).

(٤٧) المصدر السابق (٣٢٥/٢).

(٤٨) ينظر: التحبير (٤٠٤٠/٨)، شرح الكوكب المنير (٥٤٤/٤).

(٤٩) ينظر: تنظيم الفتوى للزحيلي ص (٦٦).

(٥٠) ينظر: الواضح في أصول الفقه (٤٦٥/٥)، روضة الناظر (١٠٢١/٣)، المسودة ص (٤٧١)، صفة الفتوى ص (٦٩).

(٥١) ينظر: الفقيه والمتفقه (٣٢٥/٢).

(٥٢) ينظر: البحر المحيط (٣٠٩/٦)، تيسير التحرير (٢٤٩/٤)، إرشاد الفحول ص (١١٠٣).

(٥٣) ينظر: المصادر السابق الصفحات نفسها.

(٥٤) ينظر: البحر المحيط (٣٠٩/٦).

لكن قد يعترض على هذا: بأن قوله: "إني مفتٍ" غير كافٍ في معرفة المجتهد المؤهل للإفتاء؛ لأنه قد يدعي ذلك من لم يصل لمرحلة الاجتهاد والإفتاء، ظناً منه أنه وصل لمرحلة الاجتهاد؛ لمجرد نيّله شهادة أو إجازة ونحو ذلك، وهذا مشاهد.

٧. ظهور علامات التدين والصلاح عليه^(٥٥)، لكن هذا عام للمجتهد وغيره، حيث يدخل تحته استفتاء القارئ المجوّد، أو الواعظ المؤثر، أو الخطيب المفوّه، وإمام المسجد، ونحو ذلك.

اعتراض على هذه العلامة: بعدم كونها خاصة بالمجتهد، بل هي عامة للمجتهد وغيره من الوعاظ، والخطباء، والمقرئين، وأئمة المساجد، ونحوهم.

قال أبو الخطاب^(٥٦): "فأما من يراه مشتغلاً بالعلم، أو يرى عليه سيما الدين، فلا يجوز له استفتاؤه بمجرد ذلك". إذن هذه العلامة ليست مستقلة لوحدها، وإنما تعضد الطرق الأخرى؛ لأن من المعلوم أن كثيراً من الناس تظهر عليهم آثار التدين والصلاح، وليس عندهم علم بالأحكام الشرعية وأدلتها، ولا قدرة على استنباط الأحكام من مظانها، وهذا مشاهد.

٨. كونه مُعظماً عند الناس، فإن هذا يدل على علمه، وأنه أهل للإفتاء^(٥٧).

لكن اعترض عليه: بأن التعظيم وحده ليس كافياً لمعرفة المجتهد، وإنما يمكن اعتباره مؤيداً لطرق معرفة العامي للمجتهد، وذلك باستفتاء الناس له مع تعظيمهم إياه^(٥٨).

٩. اشترط جماعة من العلماء امتحانه بالمسائل المتفرقة ومراجعته فيها، فإن أصاب في الجواب، غلب على ظنه كونه مجتهداً^(٥٩). لكن يمكن الاعتراض على هذا:

بأن العامي لا يملك القدرة على امتحان المجتهد، ولو فعل فإنه لا يستطيع معرفة الحق في الجواب، وإنما تعتبر هذه طريقة من طرق معرفة المجتهدين أنفسهم لمن توصل لرتبة الاجتهاد ممن هو دونهم، وذلك بأن يمتحنه مجتهد في عدد من المسائل، فإن أصاب فهو مجتهد، وهذا ممكن.

وما سبق من طرق هي ما ذكره العلماء قديماً، وما زالت موجودة إلى يومنا هذا، إلا أن هناك طرقاً معاصرة لمعرفة العامي للمجتهد غير التي ذكرها العلماء؛ نظراً للتطور الحاصل في مجالات الحياة العامة، ومن هذه الطرق ما يلي:

الطريقة الأولى: الطرق الإعلامية المعاصرة:

وتشمل الإعلام بكافة أنواعه: المسموع، والمرئي، والمقروء.

وأما الإعلام المسموع: فمثل المذياع، فهل ظهور شخص ما وتصدره للفتيا، أو لنشر العلم وإفادة الناس من خلال المذياع، يعتبر طريقاً من طرق معرفة المجتهد والمفتي؟

وقل مثل هذا في الإعلام المرئي والمسموع: كالفضائيات، والإذاعات، ومواقع الشبكة العنكبوتية-الانترنت-، ووسائل التواصل الاجتماعي، فهل الظهور في هذه القنوات والإفتاء فيها يعتبر طريقاً لمعرفة المجتهد واستفتائه؟ وهل كل من ظهر في برامج الإفتاء عبر الفضائيات أو المواقع الإلكترونية يعتبره الناس من العلماء المجتهدين المؤهلين للفتيا؟

ومثله أيضاً الإعلام المقروء: كالصحف والمجلات والمواقع الإلكترونية، فهل من عُرف بمشاركته في الصحف والمجلات والمواقع لنشر العلم وإفادة الناس وإفتاءهم، هل ما سبق يعتبر طريقاً من طرق معرفة العامي للمجتهد؟

في الحقيقة وإن كانت هذه الوسائل جديدة، وغير موجودة سابقاً، إلا أنه عند تأملها لا تخرج عن الطرق التي ذكرها أهل العلم في معرفة المجتهد لاستفتائه، وبيان ذلك: أن من ظهر في هذه الوسائل المعاصرة واستفاض بين الناس أو اشتهر بأنه عالم مؤهل للفتيا، واجتمع المسلمون على سؤاله والأخذ عنه، مع إخبار أهل الثقة والدين بأن هذا العالم عدل، وظهور سيما التدين والتقوى والصلاح عليه مع سمته ووقاره، كل هذه من الطرق المعتبرة التي ذكرها العلماء لمعرفة العالم المجتهد المؤهل للإفتاء، وبالتالي يمكن تنزيلها على من ظهر للإفتاء في الوسائل الإعلامية المعاصرة، بكافة أشكالها: المقروءة والمسموعة والمرئية على حد سواء.

(٥٥) روضة الناظر (٢١/٣)، مقدمة المجموع (٩٤/١).

(٥٦) التمهيد (٤٠٣/٤).

(٥٧) ينظر: التحبير (٤٠٣٥/٨)، شرح الكوكب المنير (٥٤٢/٤).

(٥٨) ينظر: تيسير التحرير (٢٤٨/٤).

(٥٩) ينظر: إرشاد الفحول ص (١١٠٣).

إلا أنه يتأكد على العامي أن يتثبت في معرفة من يريد استفتاءه في الفضائيات ونحوها، من حيث سعة علمه وعدالته وديانته وورعه وأمانته؛ إذ ليس كل من ظهر وتصدر للإفتاء في هذه الوسائل المعاصرة يعتبر أهلاً للإفتاء والاستفتاء؛ وذلك أن بعض القنوات الفضائية لا تعني باختيار العلماء الأكفاء، ولا تعير ذلك اهتماماً، إما لعدم تجاوب الفقهاء المؤثوقين معها، فتلجأ لاستضافة من هو أقل علماً وورعاً، أو لغير ذلك من الأسباب، بل وقد تعتمد أحياناً استضافة المتعلمين المعروفين بانحرافهم وضعف ديانته، أو كونهم من أهل البدع والأهواء؛ وذلك لأجل تحقيق غاية سيئة، أو لنشر توجهات منحرفة، يسعون لتكريسها في المجتمع، وتوطئ الناس على قبولها والتعايش معها^(٦٠).

"وتعظم مسؤولية المستفتي تجاه البحث عن أهل العلم المؤهلين للفتوى في هذا العصر الذي كثر فيه المفتون خلال الوسائل الإعلامية المختلفة، فمع سهولة الاتصال بالعلماء عبر هذه القنوات، صعب معرفة المؤهل منهم دون غيره، وهذا لا يعفي السائل من توخي الحذر من سؤال أي شخص ربما يبدو عليه انتسابه للعلم، أو يغره تصدره للفتوى، بل لا بد من بذل الجهد في معرفة ذلك عنه، والتقصي في شأنه، فهذا من الدين، ولا يعني أن يكون السائل عاماً أنه لا يعرف أهل العلم أو تمييزهم؛ لأن الإنسان بفطرته إذا أراد الوصول إلى حق من حقوق الدنيا بذل له جهده، وبحث عما يحقق له مراده، وشأن الدين أولى من شأن الدنيا بلا ريب"^(٦١).

إن الإفتاء في وسائل الإعلام ذات الطبيعة الجماهيرية كالقنوات الفضائية، يتخرج فقهاً على ما يعرف قديماً بالإفتاء في المحافل العامة، وقد كان علماء السلف يعقدون المجالس العامة لتعليم وإفتاء، وما زال العلماء كذلك إلى اليوم يفعلون هذا، والإفتاء عن طريق القنوات الفضائية شبيه به؛ لأن من يسمع الفتاوى هم أخلط من الناس من بلدان شتى^(٦٢).

وبهذا أفاد أهل العلم في هذا العصر من وسائل الإعلام والاتصال المعاصرة في تبليغ أحكام الشريعة يثون بواسطتها فتاواهم، وأصبح المستفتون يتواردون بأسئلتهم على تلك البرامج، حتى أصبحت برامج الفتاوى من أكثر البرامج الإعلامية قبولاً لدى الناس، وتأثيراً عليهم، ومن هنا كان على وسائل الإعلام الحرص على استقطاب من عُرفوا بعلمهم وديانته^(٦٣)، ويجب على من يشارك فيها مراعاة عدة أمور منها: أحوال المستفتين، والتثبت في الفتاوى، وتحقيق مقاصد الشريعة في الفتاوى، وغير ذلك^(٦٤).

ومما ينبغي التنبيه عليه أيضاً في الإفتاء عن طريق الهواء مباشرة: هو ضرورة التثبت وعدم التساهل والتسرع في الفتوى من قبل المفتي، لكون الفتوى تتطلب أن تكون مباشرة بعد السؤال، مما يجعلها أكثر صعوبة عن غيرها من الفتاوى؛ لعدم قدرة المفتي وهو على الهواء مباشرة أن يتأمل المسألة ويدقق فيها، ولا أن يطالع ويراجع كتب العلماء؛ لضيق وقت هذه البرامج.

وقد أشار إلى مثل هذا ابن الصلاح بكلام نفيس فقال^(٦٥): "لا يجوز للمفتي أن يتساهل في الفتوى، ومن عُرف بذلك لم يجز له أن يُستفتي، وذلك قد يكون بأن لا يثبت ويسرع بالفتوى قبل استيفاء حقاها من النظر والفكر، وربما يحمله ذلك على توهمه أن الإسراع براءة، والإبطاء عجز ومنقصة، وذلك جهل، ولئن ببطئ ولا يخطئ أكمل من أن يعجل فيضلل ويضل، فإن تقدمت معرفته بما سُئل عنه على السؤال فيأدر عند السؤال بالجواب فلا بأس عليه، وعلى مثله يُحمل ما ورد عن الأئمة الماضين من هذا القبيل، وقد يكون تساهله وانحلاله بأن تحمله الأغراض الفاسدة على تتبع الحيل المحظورة أو الكراهة، والتمسك بالشبه طلباً للترخيص على من يروم نفعه، أو التغليب على من يريد ضربه، ومن فعل ذلك فقد هان عليه دينه، ونسأل الله تعالى العافية والعفو".

وقد ذكر بعض العلماء المعاصرين^(٦٦) عدداً من الضوابط التي ينبغي أن تضبط بها الفتاوى في وسائل الإعلام المعاصرة، وبعضهم جعلها على أقسام: منها ما يتعلق بالمفتي، ومنها ما يتعلق بالمستفتي، ومنها ما يتعلق بكيفية الفتوى وأصولها، ومنها ما يتعلق

(٦٠) ينظر: مشكلات الإفتاء الفضائي وضوابطه لعبد العزيز الفوزان، مجلة البحوث الإسلامية الصادرة عن الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء، العدد رقم ٩٩، ص (٢٠١-٢٠٢)، لعام ١٤٣٤هـ.

(٦١) مخالفات المستفتي في الاستفتاء وأثرها في الفتوى ص (٧٣).

(٦٢) ينظر: الفتاوى المعاصرة ص (٥٧٩).

(٦٣) أظهرت إحدى الدراسات الحديثة أن هناك نسبة من الجمهور لا يعتمدون على الفتاوى الصادرة من برامج الفتاوى الفضائية، والسبب هو عدم ثقتهم بالمفتي، ينظر: الفتاوى المعاصرة ص (٥٨٧).

(٦٤) ينظر: المصدر السابق ص (٦٠٥).

(٦٥) أدب المفتي والمستفتي ص (١١١).

(٦٦) ينظر: مشكلات الإفتاء الفضائي وضوابطه د/ عبد العزيز الفوزان، مجلة البحوث الإسلامية الصادرة عن الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء، العدد رقم ٩٩، ص (٢٠١-٢٠٢)، وضوابط الفتوى عبر الفضائيات د/ عبد الناصر أبو البصل، موقع الإفتاء، الأردن، رابط الموقع:

http://www.aliftaa.jo/Research.aspx?ResearchId=30#.XAW_elfXLIU

بالقنوات الفضائية والإعلامية المستضيفة لبرامج الإفتاء، ومنها ما يتعلق بالدول الحاكمة وما ينبغي عليهم فعله؛ لضبط الفتاوى الفضائية المباشرة.

وبيان هذه الضوابط على النحو التالي:

أولاً: الضوابط التي تتعلق بالمفتي:

١. التأهيل العلمي: وذلك بأن يكون المفتي من المؤهلين علمياً في العلوم الشرعية، وممن تتوفر فيهم شروط المجتهد، معروفاً بالعدالة والديانة، قادراً على استحضار أحكام المسائل مع أدلتها وشروطها وموانعها عند الإفتاء.
٢. فهم الواقع: وذلك بأن يكون المفتي على علم ودراية بالواقع الذي يعيش فيه مع اختلاف الظروف.
٣. مراعاة اختلاف أحوال السائلين من حيث التقاليد والأعراف، والعادات واللهجات، والظروف المحيطة بهم.
٤. التخاطب والتواصل مع المستفتين بأسلوب واضح وسهل، ولغة مفهومة مقبولة عند عامة الناس.
٥. الظهور بالمظهر اللائق والهيئة الحسنة، مع حسن السمات والوقار.

ثانياً: الضوابط التي تتعلق بالمستفتي:

١. إخلاص النية لله تعالى عند سؤال العلماء، بحيث لا يقصد من سؤاله إثارة الفتنة والشقاق بين المسلمين، أو إثارة الشحناء بين العلماء، ونحو ذلك.
٢. تحري سؤال العلماء الثقات العدول أصحاب الديانة والأمانة، وترك استفتاء من عرف بتساهله وخفة ديانتته.
٣. التحذير من تتبع رخص العلماء، أو التلفيق؛ لتحقيق مصالح دنيوية ونحوها.

ثالثاً: الضوابط التي تتعلق بالفتوى وأصولها:

١. مراعاة المقاصد الشرعية واعتبار المآلات المترتبة على الفتوى.
٢. التزام منهج الوسطية في الفتوى، من غير تساهل ولا تشدد، بل باتباع الدليل الشرعي، وإخراج المكلف من اتباع الهوى إلى اتباع الدليل.
٣. التثبت عند الإجابة على السؤال، والحذر من التسرع أو التساهل في أمر الفتوى.
٤. أن تكون الإجابة على قدر السؤال، والتفصيل في الحالات التي تحتاج إلى توضيح، والحذر من الاختصار المخل بالفتوى.
٥. اليقظة والانتباه لحيل ومكر بعض المستفتين أو من بعض مقدمي البرامج؛ لاستخراج فتاوى تخدم توجهات معينة، أو لا تناسب الذوق العام، أو لا يحسن ذكرها لعامة الناس، والحذر من الاستجابة لأي ضغوط قد تؤثر على الفتوى وبيان الحكم الشرعي.
٦. تجنب ذكر الأقوال الشاذة، والتحذير من العمل بها، أو نشرها بين الناس، والرد عليها.
٧. الحذر من الحيل الباطلة والممنوعة التي يتوصل بها إلى استباحة المحظورات أو إسقاط الحقوق والواجبات.
٨. الامتناع عن الفتوى في مسائل الخصومات التي صدرت فيها أحكام قضائية، أو القضايا العامة التي تحتاج إلى اجتهاد جماعي.
٩. إرشاد المستفتي إلى ضرورة مراجعة مفتي بلده في مسائل الجهاد والطلاق ونحوها.
١٠. الاستفادة من قرارات المجامع الفقهية، والهيئات الشرعية، ومؤسسات الاجتهاد الجماعي.
١١. الاستفادة من برامج الإفتاء في الدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة، ونشر العلم والفضيلة، والتحذير من البدع والرذيلة، والعناية بالتوجيهات الإيمانية والتربوية.

رابعاً: الضوابط التي تتعلق بالقنوات الفضائية والإعلامية:

١. الحرص على اختيار وانتقاء المفتين المؤهلين للفتوى علماً وعدالة، وعدم استضافة من عرف بعدم كفاءته العلمية والدينية، أو عرف برقة دينه، وشذوذ آرائه، أو من عرف بجهله وبدعيته.
٢. الحذر من نشر الفتاوى الشاذة والترويج لها، أو نشر آراء المبتدعة وأصحاب الضلال.
٣. إعطاء برامج الفتوى الوقت الكافي لاستماع لأسئلة المتصلين والإجابة عليها؛ حتى لا يضيق وقت البرنامج عن الإجابة فيلجأ المفتي إلى الاختصار المخل، وفي المقابل تجنب كثرة تلقي الاتصالات، والإطالة الزائدة في وقت البرنامج، مما يؤدي إلى تشتت ذهن المستفتي، وإرهاقه بطول البرنامج وكثرة الأسئلة.

=

وفتاوى الفضائيات والضوابط والآثار د/سعد البريك ص(٣٣)، او لفتوى على القنوات الفضائية الآثار والضوابط د/ساعد تبيينات ص(٩).

٤. العناية باختيار مقدمين متميزين من طلبة العلم الشرعي؛ لإدارة برامج الإفتاء واستقبال الأسئلة وعرضها على المفتي.
٥. عدم تدخل مقدم البرنامج بما يؤثر على فتوى المفتي، أو بما يؤدي إلى فهمها فهماً خاصاً خلاف الواقع.
٦. أن تكون برامج الإفتاء خالية من المنكرات الشرعية، كاختلاط المرأة بالرجال، أو التبرج والسفور، أو المعازف والموسيقى، ونحو ذلك.
٧. عدم ربط الاتصال بتكاليف إضافية؛ حتى لا تدخل عملية الفتوى في المسألة التجارية والتسويقية.
٨. تقديم بعض الأسئلة الخاصة بالبرنامج للمفتي قبل عرض البرنامج لجيب عنها ويدرسها، خاصة في المسائل المهمة والتي تحتاج إلى تأمل ودراسة.
٩. جعل برامج متخصصة للإفتاء في بعض الأبواب الفقهية، كمسائل الصيام أو الزكاة أو الحج وهكذا، ولا يستضاف للإفتاء إلا المتخصص في نفس موضوع الحلقة.
١٠. احترام برامج الإفتاء، وذلك بترك المهارات والمناقشات والردود التي يبتغى من ورائها إثارة حماس المشاهدين ولفت انتباههم.

خامساً: الضوابط التي تتعلق بالدول والحكومات:

١. إنشاء مؤسسات رسمية مستقلة تعنى بأمور الفتوى والاستفتاء وتنظيمها، والإشراف على الفتوى في جميع أرجاء البلاد، وعبر وسائل الإعلام المختلفة.
٢. إعادة الهبة الدينية لمؤسسات الفتوى باستقلالية هذه المؤسسة استقلالاً تاماً، وتعزيز واجبها الشرعي، وعدم الاستجابة للضغوطات الخارجية سواء من الحكام أو العوام.
٣. العناية باختيار أفضل العلماء المؤهلين للإفتاء، وتعزيز ثقة الناس بهم، وجعلهم صادعين بالحق، قوامين بالقسط، مستقلين في الفتاوى.
٤. منع المتساهلين في الفتوى وغير المؤهلين، وأهل الأهواء والبدع من الفتوى؛ حماية للدين والمجتمع.
٥. نشر فتاوى العلماء الثقات وقرارات المجامع الفقهية ودور الإفتاء عبر وسائل الإعلام، وطباعتها وتوزيعها.

الطريقة الثانية: المؤهل التعليمي العالي (٦٧):

ويقصد بذلك الشهادات العليا في مجال العلوم الشرعية، فهل الحصول على الشهادات العليا في التخصصات الشرعية طريق معتبر لمعرفة العامي للمجتهد حتى يستفتيه؟

الكلام في هذه المسألة كسابقها، فهذه الشهادات وإن كان لها ثقلها عند أهل الاختصاص إلا أنها ليست طريقاً مستقلاً بذاته لمعرفة المجتهد، بل لا بد أن تصاحبه الطرق السابقة التي ذكرها العلماء لمعرفة المجتهد، فالتغير الذي حصل إنما هو في الشكل والتنظيم، لكن مضمونها واحد من حيث قدرة المرء على إجادته للعلوم الشرعية، وبلوغه مرتبة الاجتهاد، والنظر في الأدلة وطرق الاستنباط، فإذا كان من حصل على هذه الشهادات العليا تتوفر فيه شروط المجتهد، وعنده إجابة لأغلب مسائل تخصصه في الجملة^(٦٨)، وشهد له علماء ثقات، أو نصبه الإمام للإفتاء، أو اشتهر بين الناس الأخذ عنه، مع ظهور سمات التقوى والصالح فإن هذا طريق معتبر.

قال ابن الصلاح: "ولا يجوز له استفتاء من اعتزى إلى العلم وإن انتصب في منصب التدريس أو غيره من مناصب العلم، ويجوز له استفتاء من تواتر بين الناس أو استفاض فيهم كونه أهلاً للفتوى"^(٦٩).

الخاتمة:

الحمد لله وحده حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، على تيسيره وإعانتته، وبعد:

فهذه خاتمة هذا البحث، وقد توصلت فيه إلى عدد من النتائج، منها:

١. أن المراد بالعامي هو الذي لا يعرف الأدلة والأحكام.
٢. أن المجتهد هو من عنده ملكة تحصيل الحجج على الأحكام الشرعية.

(٦٧) يشمل الحصول على درجة الماجستير، والدكتوراه، ورتبة الأستاذ المشارك، والأستاذ.

(٦٨) لأن هناك من حملة الشهادات العليا الشرعية من لا يجيد تخصصه، وعلى العكس من ذلك فهناك من يحمل الشهادة الجامعية - البكالوريوس - وهو يجيد عدداً من علوم الشريعة، وهذا مشاهد.

(٦٩) أدب المفتي والمستفتي ص (١٥٨)، وينظر: المسودة ص (٤٦٤)، التحبير (٤٠٣/٨)، وشرح الكوكب المنير (٥٤٣/٤).

٣. أن معنى الاستفتاء: هو السؤال عن حكم شرعي يجهله في واقعة معينة.
٤. أن المجتهد هو المفتي عند كثير من العلماء، ولم أطلع على من فرق بينهما.
٥. ذكر العلماء عدداً من الطرق لمعرفة العامي للمجتهد حتى يستفتيه، ومنها: انتصابه للفتيا بمحضر من العلماء من غير إنكار عليه، ومنها اشتهاره واستفاضة علمه، واجتماع الناس على الأخذ منه، وتعيينه للفتيا من قبل الإمام بعد سؤال العلماء عمن يروونه صالحاً للإفتاء.
٦. أن المراد باجتماع الناس: أي الذين عندهم معرفة بمن هو أهل للإفتاء والاجتهاد، وليس المراد باجتماع الناس: أي عوام الناس؛ لأن العامة قد تجتمع على شخص ما؛ لمنصبه، أو لتصدره للإفتاء، أو لتدينه فقط، من غير تثبيت ولا معرفة بعلمه، خاصة في هذه الأزمنة التي تصدر فيها للإفتاء من ليس أهلاً لها.
٧. أنه ينبغي الأخذ في الاعتبار عند تعيين الإمام للمفتي أن لا يكون التعيين لأجل توجهات معينة للمفتي، أو انتمائه لأحزاب معينة ونحو ذلك.
٨. ذكر العلماء أيضاً عدداً من الطرق عاضدة لما سبق، وليست مستقلة استقلالاً تاماً، منها: ظهور علامات الصلاح والتدين، وانتصابه للتعليم والتدريس، وكونه معظماً عند الناس، وإخباره عن نفسه بأنه مفتٍ.
٩. أن من الطرق المعاصرة لمعرفة العامي للمجتهد حتى يستفتيه مثل: معرفة العالم المجتهد عن طريق وسائل الإعلام المعاصرة المقروءة أو المسموعة أو المرئية، كالفصائيات أو مواقع الانترنت أو وسائل التواصل الاجتماعي، مع استفاضة كونه من المؤهلين للإفتاء، أو شهادة العلماء الأجلاء بعدالته وعلمه، وأيضاً مثل: حصول العالم المجتهد على الشهادات العليا مع إجادته للعلوم الشرعية واشتهار كونه أهلاً للإفتاء، أو توثيقه من قبل العلماء المعترين، أو اجتماع الناس على سؤاله والأخذ عنه مع استفاضة عدالته وعلمه، فهذه طرق معاصرة يعرف بها العامي العالم المجتهد المؤهل للفتيا.
١٠. أن الطرق المعاصرة لمعرفة العالم المجتهد يمكن تنزيلها على ما ذكره علماء الأصول قديماً ولا تخرج عنها مثل: الاستفاضة والاشتهار بكونه عالماً معتبراً، واجتماع الناس على الأخذ عنه من غير نكير، ونحو ذلك.
١١. التوصية بضرورة التثبيت هذه الأزمنة في حال من اشتهر بظهوره الإعلامي وأهليته للإفتاء والاجتهاد من حيث علمه وعدالته وورعه، وأن لا تؤخذ الفتاوى من أي شخص يتصدر الظهور في الإعلام أو المواقع الإلكترونية من غير معرفة بعلمه وورعه وأمانته.
١٢. التوصية بإجراء المزيد من الدراسات والبحوث لبيان الطرق المعاصرة لمعرفة العلماء المجتهدين المؤهلين للإفتاء، والتي تستجد يوماً بعد آخر في ظل التقدم والتطور التقني المتسارع.

المراجع:

١. آل تيمية، المسودة في أصول الفقه، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي.
٢. أبو البصل، عبدالناصر، ضوابط الفتوى عبر الفضائيات، موقع الإفتاء، الأردن.
٣. أمين، محمد المعروف بأمير بادشاه، (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) تيسير التحرير، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
٤. ابن أمير حاج، شمس الدين محمد بن محمد، (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) التقرير والتحرير لأبي عبد الله، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية.
٥. ابن الصلاح، أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن، (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م) أدب المفتي والمستفتي، المحقق: د/موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة الثانية.
٦. ابن القيم، (١٤٠٧هـ) إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية.
٧. ابن خنين، الشيخ عبد الله، (١٤٢٩هـ) الفتوى في الشريعة الإسلامية، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى.
٨. ابن عقيل، (١٤٢٠هـ) الواضح في أصول الفقه، تحقيق: د/عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى.
٩. ابن قدامة، موفق الدين عبد الله بن أحمد، (١٤١٧هـ - ١٩٩٧م) روضة الناظر وجنة المناظر، تحقيق: د/عبد الكريم النملة، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الخامسة.
١٠. ابن منظور، (١٩٩٧م) لسان العرب، دار صادر بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.
١١. أبي يعلى، (١٤١٠هـ) العدة في أصول الفقه، تحقيق: د/أحمد المبارك، الطبعة الثانية.
١٢. الأمدي، أبي الحسن علي بن أبي علي بن محمد، (١٤٠٢هـ) الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: عبدالرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية.
١٣. الأزهري، أبي منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق: علي النجار، الدار المصرية للتأليف.

١٥. البخاري، علاء الدين عبد العزيز. (١٤١١هـ-١٩٩١م) كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، تحقيق: محمد البغدادي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى.
١٦. البريك، سعد، (١٤٢٩هـ) فتاوى الفضائيات الضوابط والآثار، بحث مقدم لمؤتمر: الفتوى وضوابطها، التابع للمجمع الفقهي الإسلامي.
١٧. البغدادي، أبي بكر أحمد بن الخطيب. (١٤٢١هـ) الفقيه والمتفقه، تحقيق: عادل بن يوسف الغرازي، دار ابن الجوزي - السعودية، الطبعة الثانية.
١٨. التفازاني، سعد الدين مسعود بن عمر، شرح التلويح على التوضيح، مكتبة صبيح بمصر.
١٩. الحلبي، فيصل بن سعود، (١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م) مخالفات المستفتي في الاستفتاء وأثرها في الفتوى، دار كنوز إشبيلية - الرياض، الطبعة الأولى.
٢٠. الرازي فخر الدين، (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م) المحصول في علم أصول الفقه، تحقيق: د/طه بن جابر فياض العلواني، دار الرسالة، الطبعة الثالثة.
٢١. الزحيلي، محمد، (١٤٣٢هـ) تنظيم الفتوى، مجلة المجمع الفقهي الإسلامي، العدد السادس والعشرون.
٢٢. الزركشي، بدر الدين محمد بن بهادر. (١٤١٣هـ-١٩٩٢م) البحر المحيط في أصول الفقه، تحقيق: د/ عبد الستار أبوغدة، وزارة الشؤون الإسلامية بالكويت، الطبعة الثانية
٢٣. السلي، عياض بن نامي، (١٤٢٢هـ-٢٠٠٥م) أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله، دار التدمرية - الرياض، الطبعة الأولى
٢٤. الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي، (١٤١٧هـ-١٩٩٧م) الموافقات، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، الطبعة الأولى.
٢٥. الشافعي، منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني، (١٤١٨هـ-١٩٩٩م) قواطع الأدلة في الأصول لأبي المظفر، تحقيق: محمد حسن محمد إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى
٢٦. الطوسي، أبي حامد محمد بن محمد الغزالي، (١٤١٩هـ-١٩٩٨م) المنحول من تعليقات الأصول، تحقيق: د/محمد حسن هيتو، دار الفكر، الطبعة الثالثة.
٢٧. الطوفي، سليمان بن عبد القوي بن الكريم، شرح مختصر الروضة، تحقيق: د/عبد الله بن عبد المحسن التركي، توزيع وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بالملكة العربية السعودية.
٢٨. العمري، نادية، (١٤٠٦هـ) الاجتهاد في الإسلام، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة
٢٩. الغزالي، أبي حامد محمد بن محمد بن محمد، (١٤١٧هـ-١٩٩٧م) المستصفي، تحقيق: د/محمد الأشقر، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الأولى.
٣٠. الفتوح، محمد بن أحمد المعروف ابن النجار، (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م) شرح الكوكب المنير، تحقيق: د/محمد الزحيلي ود/نزيه حماد.
٣١. الفوزان، عبدالعزيز، (١٤٣٤هـ) مشكلات الإفتاء الفضائي وضوابطه، مجلة البحوث الإسلامية الصادرة عن الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء، العدد رقم ٩٩.
٣٢. الفيومي، أبي العباس أحمد بن محمد، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، تحقيق: عادل مرشد.
٣٣. القرافي، شهاب الدين أبي العباس، الفروق، دار عالم الكتب.
٣٤. المزني، خالد، (١٤٣٠هـ) الفتيا المعاصرة دراسة تأصيلية وتطبيقية، رسالة دكتوراه المعهد العالي للقضاء، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى.
٣٥. المشعل، عبد العزيز، (١٤٣٠هـ) شرط الاجتهاد لمن يلي القضاء، مجلة العدل، العدد الثالث والأربعون، وزارة العدل.
٣٦. النملة، (١٤٢٠هـ) عبد الكريم المذهب في علم أصول الفقه المقارن، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى.
٣٧. النووي، (١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م) المجموع شرح المذهب، دار عالم الكتب.
٣٨. الهندي، صفي الدين محمد بن عبد الرحيم، (١٤١٦هـ-١٩٩٦م) نهاية الوصول في دراية الأصول، تحقيق: د/صالح اليوسف و د/سعد السويح، المكتبة التجارية- مكة المكرمة، الطبعة الأولى.
٣٩. اليميني، محمد بن علي الشوكاني، (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تحقيق: الشيخ أبي حفص سامي الأثري، دار الفضيلة، الطبعة الأولى.
٤٠. بن حسين، محمد بن علي، تهذيب الفروق، المطبوع مع الفروق للقرافي، دار عالم الكتب.
٤١. بن حمدان، أبي عبد الله أحمد، (١٣٩٧هـ) صفة الفتوى والمفتي والمستفتي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثالثة.
٤٢. بن فارس، أبي الحسين أحمد، (١٤٢٠هـ) مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجبل - بيروت.
٤٣. تيبينات، ساعد، (٢٠١٨م) الفتوى على القنوات الفضائية الآثار والضوابط، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة - الجزائر، بحث مقدم لمؤتمر بعنوان: راهن الإعلام الديني وأفاقه.

Method of Knowing the Public to The Mujtahd to Be Consulted -A Legitimate Study-

Muna Bint Abdullah Al- Nasser

Assistant Professor of Jurisprudence- University of Majma'a- KSA
3alnasser@gmail.com

Abstract: The researcher looks at the conditions of many people in the matter of the fatwa to find clear tolerance in it. Hence, this research shows the reader the ways in which the scholars can know the hardworking world qualified for fatwas. The research included an introduction, , And the first section mentioned the methods considered to know Mujtahd qualified for the fatwa, then was introduced contemporary methods to know the world hardworking qualified for the fatwa, and the controls mentioned by contemporary scientists and through which to control the fatwa through contemporary means, and the conclusion, which included a number of important results A: One of the ways mentioned by scholars in ancient times to know Mujtahid is. The scholars mentioned a number of ways that are supportive of the above and not completely independent, including: the emergence of signs of goodness and religiosity, and the erection of education And teaching it, and being large in people, and tell him about himself as a magician, and can be downloaded contemporary methods to know the general of the diligent methods mentioned by the scholars of the ancient and does not go beyond, and examples of contemporary methods: The knowledge of the hard-working world through the audio-visual media and reading with the extension of being a scholar of the fatwa, or with the testimony of the scholars who are distinguished by its justice and knowledge, The meeting of people to his question and take it with the extension of justice and knowledge, and recommend the follow-up and study of contemporary methods in the knowledge of diligent scientists, which arise day after day in light of accelerated technical progress.

Keywords: Public, Mujtahd, fatwa

References:

- [1] Abn 'qyl. Alwadh Fy Aşwl Alfqh, Thqyq: D/'bd Allh Altrky, Mwss' Alrsalh, Altb'h Alawla, (1420h)
- [2] Abn Alqym. A'lam Almwq'yn 'n Rb Al'almy, Thqyq: Mhmd Mhyy Aldyn 'bd Alhmyd, Almkthb Al'sryh, (1407h).
- [3] Abn Alslah. Aby 'mrw 'thman Bn 'bd Alrhmn, Adb Almfy Walmstfy, Almqq: D/Mwfq 'bd Allh 'bd Alqadr, Mktbt Al'lwm Walhkm - Almdynh Almnwrh, Altb'h Althanyh, (1423h-2002m)
- [4] Abn Amyr Haj. Shms Aldyn Mhmd Bn Mhmd, Altqryr Walthbyr Laby 'bd Allh, Dar Alktb Al'lmyh, Altb'h Althanyh, (1403h-1983m)
- [5] Abn Khyn. Alshykh 'bd Allh, Alftwa Fy Alshry'h Alaslamy, , Mktbt Al'bykan, Altb'h Alawla, (1429h).

- [6] Abn Mnzw. Lsan Al'rb, Dar Şadr Byrwt - Lbnan, Altb'h Alāwla, (1997m)
- [7] Abn Qdamh. Mwfq Aldyn 'bd Allh Bn Āhmd, Rwdī Alnaẓr Wjnī Almnāẓr, Thqyq: D/bdalkrym Alnmlh, Mktbī Alrshd, (1417h- 1997m)
- [8] Abw Albsl. 'bdalnaṣr, Dwaḅt Alftwy 'br Alfdāyyat, Mwq' AlāFta', Alārdn.
- [9] Aby Y'la. Al'dh Fy Aṣwl Alfqh, Thqyq: D/Āhmd Almbarky, Altb'h Althanyh, (1410h)
- [10] Al'mry. Nadyh, Alajthad Fy Aṣṣlam, Mwssī Alrsalh, Altb'h Althalthh, (1406h)
- [11] Alāmdy. Aby Alhsn 'ly Bn Aby 'ly Bn Mhmd, Alāhkam Fy Aṣwl Alāhkam, Thqyq: 'bdalrzaq 'fyfy, Almktb Aṣṣlamy, Byrwt- Lbnan, Altb'h Althanyh, (1402h)
- [12] Alāzhry. Aby Mnşwr Mhmd Bn Āhmd , Thdhyb Allghh, Thqyq: 'ly Alnjar, Aldar Almsryh Ltālyf.
- [13] Albghdady. Aby Bkr Āhmd Bn Alkhṭyb, Alfqyh W Almtfqh, Thqyq: 'adl Bn Ywsf Alghrazy, Dar Abn Aljwzy – Als'wdy, Altb'h Althanyh, (1421h)
- [14] Albkḥary. 'la' Aldyn 'bd Al'zyz, Kshf Alāsrar 'n Aṣwl Fkhr Alāṣlam Albzdwy, Thqyq: Mhmd Albghdady, Dar Alktāb Al'rby, Altb'h Alāwla, (1411h-1991m)
- [15] Albryk. S'd, Ftawy Alfdāyyat Aldwaḅt Wālāthar, Bhth Mqdm Lmwtnr: Alftwy Wdwaḅtha, Altab' Almjim' Alfqyh Aṣṣlamy, (1429h)
- [16] Alftwhy. Mhmd Bn Āhmd Alm'rwf Abn Alnjar, Shrh Alkwkb Almnyr, Thqyq: D/Mhmd Alzhly Wd/Nzyh Hmad, (1424h-2003m)
- [17] Alfwzan. 'bdal'zyz, Mshklāt AlāFta' Alfdāyy Wdwaḅth, Mjlī Albhwth Alāṣlamy Alṣadrh 'n AlāmanhAl'āmh Lhyyḥ Kbār Al'Imā', (99)(1434h).
- [18] Alfywmy. Aby Al'bas Āhmd Bn Mhmd, Almsbah Almnyr Fy Ghryb Alshrh Alkbyr, Thqyq: 'adl Mrshd.
- [19] Alftazany. S'd Aldyn Ms'wd Bn 'mr, Shrh Altwyh 'la Altdwyh, Mktbī Şbyh Bmşr.
- [20] Āl tymy. Almswdh Fy Aṣwl Alfqh, Thqyq: Mhmd Mhyy Aldyn 'bd Alhmyd, Dar Alktāb Al'rby.
- [21] Āmyn. Mhmd Alm'rwf Bāmyr Badshāh, Tysyr Althryr, Dar Alktb Al'imy, Byrwt – Lbnan, (1403h-1983m)
- [22] Alryād, Altb'h Alkhāmsh.
- [23] Alhlyby. Fyṣl Bn S'wd, Mkḥalfat Almstfī Fy Alastftā' Wāthra Fy Alftwy, Dar Knwz Aṣḥbylyā- Alryād, Altb'h Alāwla, (1436h-2015m)
- [24] Alghzaly. Aby Hāmd Mhmd Bn Mhmd Bn Mhmd, Almstsfy, Thqyq: D/Mhmd Alāshqr, Mwssī Alrsalh- Byrwt, Altb'h Alāwla, (1417h- 1997m)
- [25] Alhndy. Şfy Aldyn Mhmd Bn 'bd Alrhym, Nhayt Alwṣwl Fy Drayt Alāṣwl, Thqyq: D/Şalh Alywsf W D/S'd Alswyh, Almktbī Altjaryh– Mkh Almkrmh, Altb'h Alāwla, (1416h-1996m)

- [26] Almsḥ'1. 'bd Al'zyz, Shrt Alajthad Lmn Yly Alqda', Mjlf Al'dl, Wzarī Al'dl, (43)(1430h)
- [27] Almsyny. Khald, Alftya Alm'asrh Drash Tasylyh Wttbyqyh, Rsalī Dktwrah Alm'hd Al'aly Llqda', Dar Abn Aljwzy, Altb'h Alawla, (1430h)
- [28] Alnmlh, 'bd Alkrym Almhdb Fy 'Im Aşwl Alfqh Almqarn, Mktbī Alrshd, Altb'h Alawla, (1420h)
- [29] Alnwyy, Almjmw' Shrh Almhdb, Dar 'alm Alktb, (1423h-2003m)
- [30] Alqrafy. Shhab Aldyn Aby Al'bas, Alfrwq, Dar 'alm Alktb.
- [31] Alrazy Fkhr Aldyn, Almḥswl Fy 'Im Aşwl Alfqh, Thqyq: D/Th Bn Jabr Fyad Al'lwany, Dar Alrsalh, Altb'h Althalthh, (1418h-1997m)
- [32] Alshaf'y. Mnswr Bn Mḥmd Bn 'bd Aljbar Alsm'any, Qwat' Aladlh Fy Alawsl Laby Almzfr, Thqyq: Mḥmd Hsn Mḥmd ASma'y Alshaf'y, Dar Alktb Al'imyh, Byrwt, Lbnan, Altb'h Alawla, (1418h-1999m)
- [33] Alshatby. Abraham Bn Mwsa Bn Mḥmd Alkhmy Alghrnaty, Almwafqat, Thqyq: Abw 'bydh Mshhwr Bn Hsn Al Smān, Dar Abn 'fan, Altb'h Alawla, (1417h- 1997m)
- [34] Alslmy. 'yad Bn Namy, Aşwl Alfqh Aldhy La Ys' Alfqyh Jhlh, , Dar Altdmryh- Alryad, Altb'h Alawla, (1422h-2005m)
- [35] Altwsy. Aby Hamd Mḥmd Bn Mḥmd Alghzaly, Almnkhwl Mn T'lyqat Alawsl, Thqyq: D/Mḥmd Hsn Hytw, Dar Alfkr, Altb'h Althalthh, (1419h-1998m)
- [36] Altwfy. Slyman Bn 'bd Alqwy Bn Alkrym, Shrh Mkhtsr Alrwdf, Thqyq: D/'bd Allh Bn 'bd Almḥsn Altrky, Twzy' Wzarī Alshwwn Alaslamy Walaḥwqaf Wāld'wh WalaRshad Balmmkh Al'rbyh Als'wdyh .
- [37] Alymny. Mḥmd Bn 'ly Alshwkany, ARshad Alfhwl ALa Thqyq Alhq Mn 'Im Alawsl, Thqyq: Alshykh Aby Hfs Samy Alathry, Dar Alfdylh, Altb'h Alawla, (1421h-2000m)
- [38] Alzhyly. Mḥmd, Tnzym Alftwy, Mjlf Almjmw' Alfqhy Alaslamy, (26)(1432h)
- [39] Alzrkshy. Bdr Aldyn Mḥmd Bn Bhadr, Albhr Almhyt Fy Aşwl Alfqh, Thqyq: D/ 'bdalstar Abwghdh, Wzarī Alshwwn Alaslamy Balkwyt, Altb'h Althanyh, (1413h-1992m)
- [40] Bn Fars. Aby Alhsyn Aḥmd, Mqayys Allghh, Thqyq: 'bd Alslam Mḥmd Harwn, Dar Aljyl- Byrwt, (1420h)
- [41] Bn Hmdan. Aby 'bd Allh Aḥmd, Sff Alftwa Walmfy Walmfstfy, Thqyq: Mḥmd Naṣr Aldyn Alalbany, Almkbt Alaslamy - Byrwt, Altb'h Althalthh, (1397h)
- [42] Bn Hsyn. Mḥmd Bn 'ly, Thdhyb Alfrwq, Almtbw' M' Alfrwq Llqrafy, Dar 'alm Alktb.
- [43] Tbynāt, Sa'd, Alftwa 'la Alqnwat Alfdayy Alathar Walawabt, Jam'ī Alāmyr 'bdalqadr Ll'lwam Alaslamy, Qsntynh-Aljazyr, Bhth Mqdm Lmwtmr B'nwan: Rahn Alalām Aldyny Wafaq, (2018m)